الأمم المتحدة

E/2004/NGO/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 April 2004
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تعبئة الموارد والبيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

بيان مقدّم من معهد التنمية الاجتماعية الدولية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه بموجب الفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* * *

* E/2004/100.

020604 020604 04-32636 (A)

رأي المعهد في برامج تخفيف وطأة الفقر التي يمكن تنفيذها في أقل البلدان نموا

بالنظر إلى أن أقل البلدان نموا هي بلدان مكتظة بالسكان في معظمها وإلى انعدام المساواة في إمكانية استفادة السكان عموما من الموارد، فإن أفضل سبيل لتعزيز الجهود الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر هو تشجيع برامج العمالة الذاتية حتى يتوافر الدعم المالي وغير المالي القائم على المهارات للسكان المتضررين وتتهيأ المرافق الأساسية التي تمكِّن السكان من الحصول على الرعاية الصحية الأولية مجانا ويتوافر للكبار والصغار – إن تعذر توفير التعليم الثانوي لهم – تعليم مجاني يمحو أميتهم الوظيفية على الأقل.

ومن شأن هذا النهج المتكامل أن يبعد شبح الكوارث عن أقل البلدان نموا وينقذ العالم من الوقوف موقف المتفرج على هذا الدمار ويحول دون السخرية من دعاوى التقدم العلمي ووجود مجتمع تقدمي التي طالما جرى التشدق بها.

وتدل خبرة المعهد على أن تشجيع الجماعات التي تعمل بالجهود الذاتية، كما هو الحال في بنغلاديش، لن يؤدي فقط إلى أن يتعلم السكان كيف يكسبون عيشهم ويصبحون أقل اعتمادا على الإحسان الخارجي فحسب، بل سيعود بالفائدة أيضا على سكان العالم بما سيوفره لهم من خدمات ومنتجات بأسعار معقولة بالنظر إلى انخفاض تكلفة الإنتاج الراجع إلى ضآلة المصروفات الإدارية.

النهج الذي يتبعه المعهد في تشكيل جماعات الجهود الذاتية في القطاعات المحرومة

١ – إجراء دراسة استقصائية أساسية ترصد التكوين الديمغرافي والمهارات المحلية والموارد الطبيعية المحلية والمخاطر الصحية المحلية، والمستوى المحلي لمعرفة القراءة والكتابة.

٢ – استنادا إلى نتائج الدراسة، ينبغي القيام بتخطيط استراتيجي نظامي يعالج المشاكل التعليمية والصحية المحلية.

٣ – مع مراعاة المهارات المحلية التي يمكن أن تستخدم الموارد الطبيعية المتاحة محليا، يمكن تدريب مجموعات من الأشخاص ذوي المهارات المتماثلة أو المتكاملة على كيفية تسويق مهاراتهم عن طريق الخدمات أو المنتجات.

٤ – يمكن منح هذه المجموعات قروضا بشروط ميسّرة لأنها ستتحمل مسؤولية ائتمانية جماعية وهو ما يجعل فرص عدم رد القرض تكاد تكون منعدمة حسب خبرة المعهد، لا سيما إذا كانت النساء تشارك في هذه المجموعات. وبعد ذلك ستعتمد هذه المجموعات على جهودها الذاتية وستتحمل المسؤولية الكاملة عن جميع المعاملات المالية وغير المالية التي ستجريها بصورة جماعية لتعزيز أعمالها.

٥ – لتفادي استغلال الوسطاء، ينبغي أن تستعين السلطات المحلية بمنظمات غير ساعية للربح في تسويق منتجات وخدمات جماعات الجهود الذاتية هذه، ورصد وثائقها الإدارية ومراقبة أي خلل في النظام تفاديا لتوقف التقدم الاقتصادي.

٦ – أخيرا، يلزم أن تحصل السلطات المحلية على معلومات سنوية عن فوارق الدخول بين أعضاء مجموعات الجهود الذاتية لتقييم التقدم المالي وتحسين القدرة الشرائية لشعبها.

٧ – تتمثل المهن في هذا الصدد، والتي تدر عائدا سريعا في العادة، في إنتاج أصناف مفيدة قائمة على الزراعة وأعمال التجميع والمشغولات اليدوية ومنسوجات النول اليدوي. أما الخدمات التي يبدو أنها مجزية، حسب خبرة المعهد، فهي كما يلي: خدمات الأغذية، وصالونات التجميل، والحياكة، والتشييد، والنقل وما إلى ذلك.

٨ - من خلال الدعم المتزامن لقطاعي الصحة والتعليم، لن تستغرق أقل البلدان نموا هذه أكثر من عشر سنوات في تحديث مجتمعاتها لتلحق بالدول الأخرى الأكثر تقدما. وسيكون العالم أسعد حظا إذا استطاع استنقاذ بعض التراث الثقافي العريق من براثن الزوال فيصبح بالتالي أكثر ثراء.